الفصل الرابع
التخطيط التربوي والتعليمي

يتناول هذا الفصل نظرة سريعة على التخطيط؛ باعتباره أولى العمليات الإدارية، كما أن نجاحة يتوقف عليه نجاح جميع العمليات والخطط الموضوعة، ويتناول كذلك أنواع وأدوات وأهمية التخطيط، ويتعرض للتخطيط التربوي ومفهومه. يقوم هذا الفصل بإلقاء لمحة عريضة وسريعة عن التخطيط التربوي، والذي يبدأ بتوضيح مفهوم التخطيط ومفهوم التخطيط التربوي، وبعد ذلك يلقي نظرة تاريخية سريعة على تطور التخطيط، ثم يقوم بتوضيح الفرق بين التخطيط التربوي والتخطيط التعليمي، وأهمية التخطيط التعليمي ومداخله والبيانات التي تحتاجها الخطة التعليمية، والمراحل التي يمر بها، وأخيرًا سمات التخيطيط التعليمي والمشكلات التي يتعرض لها.

ومن هنا فإن هذا الفصل سوف يتناول العناصر التالية:

أولا: مفهوم التخطيط.

ثانيًا: نبذة تاريخية عن تطور مفهوم التخطيط.

ثالثًا: أنواع التخطيط.

رابعًا: شروط التخطيط.

خامسًا: أدوات التخطيط.

سادسًا: أهمية التخطيط.

سابعًا: مفهوم التخطيط التربوي.

ثامنًا: الفرق بين التخطيط التربوي والتخطيط التعليمي.

تاسعًا: أهمية التخطيط التربوي.

عاشرًا: أهمية التخطيط التعليمي.

حادي عشر: أهداف التخطيط التعليمي.

ثاني عشر: مداخل التخطيط التعليمي.

ثالث عشر: البيانات المطلوبة للتخطيط التعليمي.

رابع عشر: مراحل التخطيط التعليمي.

خامس عشر: السمات المعاصرة للتخطيط التعليمي.

سادس عشر: صعوبات التخطيط التعليمي.

سابع عشر: مشكلات التخطيط التربوي في البلدان العربية النامية.

* * *

أولا: مفهوم التخطيط:

يشير التخطيط بمفهومه اللغوي: إلى أنه إثبات لفكرة ما بالرسم أو الكتابة وجعلها تدل دلالة تامة على ما يقصد بالصورة أو بالرسم، **ومفهومه الاصطلاحي هو**: مفهوم متعدد مأخوذ من الفلسفة المعتمدة عند مستعمليه، أو الموضوع الذي يجري فيه العمل بالتخطيط.

فالتخطيط منهج إنساني للعمل يستهدف اتخاذ إجراءات في الحاضر؛ ليجني ثمارها في المستقبل. ونظرًا للحاجة إليه فإن جميع الأمم تبنت التخطيط وأخذت بالعمل به؛ باعتباره عملية أساسية لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية. ويعتبر التخطيط أول عنصر من عناصر الإدارة، وهو الأساس والمبدأ الذي تقوم عليه، وتُستمد فكرة التخطيط من مبادئ الإدارة التي وضعها لوثرجوليك في كلمة "POSDCORB"، وهو أول عنصر من عناصر الإدارة بل هو الأساس الذي تقوم عليه، وهو ما عرفه الدكتور شوقي البوهي في كتابه التخطيط التربوي بأنه:

"مجموعة التدابير المعتمدة والموجهة بالقرارات والإجراءات العلمية؛ لاستشراف المستقبل، وتحقيق أهدافه من خلال الاختيار بين البدائل والنماذج الاقتصادية والاجتماعية لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية والفنية المتاحة إلى أقصى حد ممكن؛ لإحداث التغيير المنشود".

وبناء على ذلك فإن التخطيط الحقيقي لابد أن يشتمل على الخصائص التالية:

١- استشراف المستقبل والتنبؤ باتجاهاته باستعمال معطيات الحاضر والماضي.

٢- الأسلوب العلمي الذي يستخدم وسائل ونماذج اقتصادية وإحصائية (توفر الإحصاءات والبيانات الدقيقة).

٣- مجموعة التدابير المعتمدة والموجهة بمجموعة من القرارات والإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة.

٤- الاختيار بين البدائل بما يسمح بتحاشي التناقض بين الأهداف والوسائل.

٥- تعبئة واستخدام الموارد الطبيعية والبشرية والفنية إلى أقصى حد ممكن.

٦- الاتسام بالواقعية والشمول والتنسيق والمرونة والاستمرارية.

٧- وضع التخطيط في صورة برنامج محدد المعالم والآجال.

كما أن هناك من يعرف التخطيط بأنه: عمل ذهني يعتمد على التفكير العميق والرؤية الصائبة التي يستخدمها المخطط في رؤية حاضره ومواجهة مستقبله، فالمخطط يكون أمام عدة بدائل تتوافر في إحداها الشروط الملائمة لتنفيذ الأهداف، وهو ما يجب عليه اختياره كأساس لتنفيذ الهدف المراد تحقيقه.

وهناك تعريف آخر للتخطيط بأنه: اتخاذ قرار مسبق حول ماذا نعمل ؟ وكيف نعمل ؟ ومتى نعمل ؟ ومن يعمل ؟ فهو بمثابة الجسر الموصل بين الحاضر والمستقبل، أي أنه تقرير حاضر لسلوك مستقبلي، ووفقًا لهذا التعريف، فالتخطيط يشتمل على تحديد الأهداف الواجب القيام بها، والكيفية التي يجب تنفيذها، والوقت اللازم لهذا التنفيذ، مع تحديد المسئولين عن هذا التنفيذ.

ومن تعاريف التخطيط أنه يمثل نشاطًا إنسانيًّا منظمًا، شاملا ومستمرًّا؛ لتحقيق الأهداف المحددة في إطار الإمكانات المادية والبشرية.

أما التخطيط بمفهومة العام على مستوى الدولة فيتمثل في مجموعة العمليات الذهنية التمهيدية، القائمة على اتباع المنهج العلمي والبحث الاجتماعي وأدواته؛ لتحقيق أهداف محددة لرفع المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي والتربوي، أو جميعها لتحقيق سعادة الفرد ونمو المجتمع.

ويتضح من التعريفات السابقة أن عملية التخطيط تشتمل على عدة خطوات منطقية، هي:

- أنه يعتمد على مجموعة من البدائل، مع قدرة الإدارة على اختيار بديل من بين هذه البدائل؛ لتنفيذ الهدف المطلوب، وتحديد الإمكانات اللازمة لتنفيذ هذا البديل.
- أنه شامل ومستمر لتحقيق الأهداف المرجوة.
- أنه يبنى على مجموعة من الأهداف التي تسعى المنظمة للوصول إليها.

- تحديد الإمكانات المتاحة فعلا.
- أنه أولى العمليات الإدارية.
- أنه عملية ذهنية تسبق التنفيذ.
- أنه يهتم بتشخيص واستكشاف الوضع الراهن.
- أنه يركز على استشراف المستقبل.
- تحديد كيفية توفير الإمكانات غير المتاحة.
- تحديد الوقت الزمني لتنفيذ كل هدف من الأهداف الموضوعة.

ثانيًا: نبذة تاريخية عن تطور مفهوم التخطيط:

التخطيط عملية قديمة مارستها المجتمعات البشرية الأولى؛ بهدف السيطرة على البيئة ومواجهة الكوارث البيئية من أمطار وزلازل وبراكين وفيضانات...إلخ؛ بهدف أخذ التدابير اللازمة لمواجهة الحيوانات المفترسة، وتوفير الغذاء والكساء ومواجهة المشكلات المتنوعة.

وقد اعترض الناس قديمًا على التخطيط باعتباره يهتم بالجانب المستقبلي؛ حيث إنهم كانوا يرون أن هذه العملية تساعد على رسم الغيب وهذا كان يعد من وجهة نظرهم رجمًا للمستقبل، وفي حقيقة الأمر أن التخطيط قد ذكر في القرآن الكريم. مثال لذلك الخطة التي كلف بها ملك مصر سيدنا يوسف- عليه السلام- للتغلب على الأزمة الاقتصادية التي سوف تمر بها مصر، حيث ورد في القصص القرآني في سورة يوسف قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [يوسف].

وفي قوله تعالى أيضًا: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الأنفال].

هذا بالإضافة إلى الخطط التي كان يضعها الرسول- عليه الصلاة والسلام- في الحروب، أما في عصر النهضة فقد اهتم المفكر الإنجليزي (موريس دوب) بضرورة أن تعنى الدولة بالتخطيط والأخذ بخطواته العلمية، كأساس لتقدم البلاد في مختلف المجالات، وفي عصر الثورة الصناعية في أوربا، نجد أن الاتحاد السوفيتي في الربع الأول من القرن العشرين قد استخدم التخطيط للتغلب على المشكلة الاقتصادية التي واجهته عام ١٩٢٨م، ثم تلته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٥م.

هذا فيما يتعلق بالتخطيط الإداري، أما بالنسبة للتخطيط التربوي فنجد أن الاتحاد السوفيتي في نهاية النصف الأول من القرن العشرين- واجه مشكلة الأمية، والتي استدعت القيام بوضع خطة تربوية تمكنت خلالها من نقل الاتحاد السوفيتي نقلة نوعية كبيرة من خلال محو أمية الكثير من أبنائه، وتوفير احتياجات سوق العمل.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين بدأ الاهتمام بالتخطيط التعليمي، وكانت أول مبادرة برزت نتيجة التوصيات التي تم الخروج بها في ضوء المؤتمر الثاني لوزراء التربية في أمريكا اللاتينية المنعقد عام ١٩٥٦م.

ثم توالت بعد ذلك الجهود الكبيرة المطبقة للتخطيط التربوي، ويذكر منها جهود هيئة اليونسكو حين أنشأت مكتبًا للتخطيط عام ١٩٥٩م، ثم اشتركت منظمة اليونسكو ومنظمة الدول الأمريكية في إعداد حلقة دراسية للبحث عن الطرق المختلفة للتخطيط التعليمي.

أما بالنسبة للدول النامية فقد بدأ تطبيق التخطيط التعليمي منذ عام ١٩٦٠م، منذ اشتراك بعض الدول في الاجتماعات التي تنظمها منظمة اليونسكو، ثم توالت بعد ذلك الندوات والمؤتمرات التي ساعدت على انتشار الوعي بأهمية التخطيط التربوي، ومن هذه المؤتمرات:

- مؤتمر باريس عام ١٩٦٨م.
- مؤتمر طرابلس عام ١٩٦٦م.
- مؤتمر مراكش عام ١٩٧٠م.

ثالثًا: أنواع التخطيط:

اختلفت تصنيفات المهتمين بالتخطيط حول أنواعه، وهذا الاختلاف يرجع إلى اقتران عملية التخطيط بمعطيات أخرى تختلف في مجالاتها، وبالتالي تنتج لنا أنواعًا مختلفة من التخطيط، لا ينبع اختلافها إلا من خلال المقترن بها.

ويمكننا تقسيم أنواع التخطيط وفقًا للمعطيات التالية:

١- **المجال:**

والمجال هنا يقصد به مجال عملية التخطيط الذي يؤطر الخطة وتدور في فلكه. ومن هذه المجالات: المجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، والمجال الثقافي ...إلخ).

٢- **التخصص:**

وهو يركز على تخصص المجال، فقد يكون تعليميًّا، وقد يكون صناعيًّا، وقد يكون زراعيًّا ...إلخ).

٣- **البعد الزمني:**

ويقسم التخطيط من خلال بعده الزمني إلى ثلاثة أقسام:

أ- تخطيط قصير المدى (في حدود السنة).

ب- تخطيط متوسط المدى (سنة إلى ٥ سنوات).

ج- تخطيط طويل المدى (١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة)، وهذا ما يطلق عليه التخطيط الإستراتيجي.

٤- **النطاق الجغرافي:**

وهنا يركز على المساحة التي يغطيها هذا التخطيط، وهل هي خطة شاملة للدولة، أم خطة جزئية لإقليم معين؟

رابعًا: شروط التخطيط:

حتى نصل بالخطة إلى المستوى المنشود الذي يحقق لنا الأهداف، ويقودنا إلى التطلعات- لابد من مراعاة الشروط التالية:

١- أن تحقق الخطة الأهداف الموضوعة من أجلها.

٢- مراعاة الاعتدال في الأهداف.

٣- الواقعية في الخطة.

٥- مراعاة الأولويات عند تنفيذ الخطة.

٦- أن تحقق الخطة عنصر المرونة.

٧- أن تكون الخطة متوازنة وفق حدود الإمكانات.

٨- عدالة التوزيع للميزانية (التوزيع حسب الاحتياج).

٩- أهمية التطوير للخطة.

١٠- أن يراعي البرنامج التنسيق بين المعنيين بتنفيذه.

خامسًا: أدوات التخطيط:

للتخطيط أدوات لابد أن تتوفر ليؤتي أكله، أهمها :

١- **العنصر البشري ذو الخبرة والكفاءة:** حيث إن التخطيط التربوي ممارسة علمية يعرفها المخططون، وهو يعتبر تطورًا جديدًا لا يستغني عنه هؤلاء المخططون، وقد يأخذ شكل تخطيط للبرامج التعليمية أو إعداد للميزانية اللازمة لها. ومع أن التخطيط لا يعتبر بلسمًا شافيًا لكل قضايا التعليم ومشكلاته- فلا يعني ذلك إهماله أو التخلي عنه؛ ذلك أن التخطيط بصفة عامة أصبح ضرورة من ضرورات الحياة.

٢- **توفر البيانات والإحصاءات:** حيث لا يمكن وضع تخطيط علمي مأمون النجاح إلا إذا توفرت البيانات الدقيقة والإحصاءات المضبوطة، التي يمكن الاعتماد عليها؛ لوضع الخطة على أساسها، وهذا ما يدعو إلى إنشاء معاهد متخصصة لإعداد البيانات والإحصاءات.

٣- **ضرورة توفر الوعي بأهمية التخطيط:** لأنه لا يمكن الذهاب بعيدًا إذا لم يتوفر الوعي لدى المسئولين بأهمية التخطيط، لرسم معالم المستقبل التربوي والتعليمي للأمة، والآفاق التي تتطلع إليها.

٤- **توفر أجهزة للتخطيط التربوي**: تتوفر على التقاليد الصارمة في التنظيم والتسيير؛ لضمان الثبات والاستمرارية والمتابعة والمراقبة للخطة التربوية، فكل تخطيط لجهاز (إدارة) يتولى التكفل به، وتعديل خطواته، وتصحيح مساره، والدفع به إلى الإلهام؛ لتحقيق غاياته المرجوة والمرسومة سلفًا.

٥- **توفر الخطة البديلة**: في أي نظام إداري عادة ما تكون هناك خطة بديلة أساسية أو رئيسية، تقوم عليها الإدارة، وإلى جانب ذلك فإن هدف هذه الخطة هو المحافظة على سير العملية الإدارية، فإذا ما حدث قصور في الخطة أو صعوبات في التنفيذ- فإنه يتم تطبيق الخطة البديلة، بينما في الدول النامية تفتقر إدارات التعليم إلى مثل هذه الخطط، مما يجعلها عرضة للتردي والسقوط دون الأهداف.

٦- **الثبات والاستقرار**: من أدوات التخطيط التي ينبغي ضمانها لنجاح الخطة- ثبات واستقرار الأجهزة المكلفة بالخطة بما فيها من إطارات وخبراء شاركوا في وضع الخطة، وكانوا مؤمنين بأهميتها وضرورتها لحل المشكلات وتحقيق الأهداف المرسومة للخطة على المدى المحدد.

٧- **توفر المخصصات المالية لتنفيذ الخطة**: لاشك أن كل تخطيط لا يحظى بتوفير الوسائل البشرية والمادية والمالية لا يمكن أن يتحقق له أي نجاح؛ لأن كل خطة – مهما كانت هينة – لابد لها من متطلبات مالية ضرورية لتحقيقها، فلابد إذًا أن تصاحب الخطة مخصصات مالية مدروسة تكون الرافد الضروري لإمداد الخطة بالدماء المتدفقة التي تضمن التقدم والنجاح.

سادسًا: أهمية التخطيط:

يمكن إجمال أهمية التخطيط فيما يلي:

أ- تحديد مسارات العمل في مجالاته المختلفة.

ب- اختصار الوقت والجهد في عملية التنفيذ.

ج- اختصار الزمن في عملية التطوير.

وبالإضافة لما سبق فإن أهمية التخطيط تنبع من كونه يساعد على ما يلي:

- تحديد الاتجاه؛ لأنه مبني على أهداف سبق تحديدها.
- تحديد الأهداف وطرق تحقيقها.
- تحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات.
- العمل على زيادة الكفاءة والفاعلية.
- ضمان وجود الرقابة والمتابعة المستمرة.
- تحديد الوقت والتكلفة لكل عملية.
- تطوير الهيكل التنظيمي.
- التخطيط يكشف الحقائق ويوضح الأمور، فوجود برنامج زمني وأولويات مرتبة وخطوات محددة بتواريخ معينة- يكشف للمخطط كامل الحقائق عن الأهداف الموضوعة.
- التخطيط يجعلك مستعدًّا للخطوات القادمة في المستقبل.
- يجعلك تتخذ قرارات أفضل.
- تأدية الأنشطة بقدر كبير من الكفاءة، وذلك من خلال توفير الجهد والوقت، وتجنب الوقوع في الأخطاء والانحرافات.
- تيسير عملية الرقابة.

سابعًا: مفهوم التخطيط التربوي:

لاشك أن التخطيط يدخل في كل شيء، إلا أن صورته تتضح جلية في التخطيط للمنظمات الكبرى التي تعول الكثير من المؤسسات والثروات والموارد باختلافها، والتي تسعى من خلال التخطيط لعملية تنموية تعود على الدولة والأفراد بالنفع والفائدة.

ولعل جانب التعليم له نصيب الأسد من التخطيط؛ فهو حجر الأساس لأي تنمية يراد لها التقدم ومواكبة التطورات والتغيرات، وتحدي الصعوبات.

ومن هنا بزغ مفهوم التخطيط التربوي، والذي يعد منهجًا مستمرًّا منتظمًا، يستخدم أساليب البحث الاجتماعي وتقنيات التربية، ويشرك الرأي العام؛ ليصل إلى تربية تمكن الفرد من تحقيق أهدافه، والمساهمة بصورة فعالة في التنمية الشاملة. والتخطيط التربوي

المنشود يجب أن يشمل نطاقًا واسعًا، يركز اهتمامه على الأبعاد العريضة لنظام التعليم وصلاته الاقتصادية بالمجتمع.

ويرى البعض أنه عملية تصور مسبق شامل لجميع عناصر وأبعاد العملية التعليمية، وما يكون بين هذه العناصر من علاقات متبادلة، وتنظيم هذه العناصر مع بعضها البعض بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف التربوية.

ويرى آخرون أنها عملية يتم فيها وضع إطار شامل للخطوات والإجراءات والأساليب المستخدمة؛ لتحقيق أهداف محددة خلال زمن معين، والتأكد من درجة بلوغ هذه الأهداف.

وذكر البعض التخطيط التربوي بأنه: "النظرة الشاملة المتكاملة إلى مشكلات التربية جميعها، ورسم السياسة التعليمية في كامل صورها، مستندًا إلى معرفة شاملة بأوضاع المجتمع السكانية، وأوضاع القوى العاملة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية".

وقد عرفه البعض الآخر على أنه: "عملية مقصودة تهدف إلى استخدام طرق البحث العلمي في تحقيق الأهداف التي سبق تحديدها، في ضوء احتياجات المستقبل وإمكانات الحاضر".

أما مفهوم التخطيط التربوي على مستوى الدولة فيتمثل في رسم السياسة التعليمية بكامل صورتها، مع مراعاة أوضاع البلد السكانية والاقتصادية والاجتماعية، وأوضاع الطاقة العاملة؛ وذلك من أجل تنمية العنصر البشري، الذي هو رأس مال كل تطور.

والتخطيط التربوي بهذا المفهوم يتصف بالخصائص التالية:

- أنه مجموعة من العمليات المتفاعلة والمتكاملة وفقًا لأسلوب علمي منظم.
- أنه مجموعة من القرارات والتدابير اللازمة المعتمدة من قبل المختصين؛ لتحقيق أهداف محددة.
- أنه عملية لجمع وتحليل المعلومات والبيانات المادية والبشرية والاجتماعية، والتي تساعد على رسم الخطة بشكل واقعي وواضح.
- أنه استثمار للإمكانات البشرية والمادية المتاحة في أقل وقت وبأقل تكلفة.
- أنه يهتم بوضع إستراتيجية للتنمية التربوية بالخطط التنموية.

ثامنًا: الفرق بين التخطيط التربوي والتخطيط التعليمي:

حتى نعرف الفرق بين التخطيط التربوي والتخطيط التعليمي- لابد أولا أن نتطرق لتعريف التخطيط التعليمي، والذي يمثل العملية المتصلة المستمرة المتضمنة أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية؛ حتى يحصل التلاميذ على تعليم كاف، ذي أهداف واضحة لتنمية قدراتهم وإسهامهم في تقدم البلاد، وباختصار هو: (استخدام طرق البحث العلمي في تحقيق الأهداف في ضوء احتياجات المستقبل وإمكانات الحاضر).

ومن خلال التعريف السابق يمكن أن نوضح الفرق بين التخطيط التربوي والتخطيط التعليمي، فالتخطيط التربوي أشمل وأعم؛ حيث يضم إلى جانب النظام التعليمي جميع المؤسسات التي تقوم بعملية التربية خارج التعليم؛ كالأسرة ومؤسسات الثقافة والإعلام والمؤسسات الدينية والنوادي الرياضية. ولذلك فما نقوم به هو تخطيط تعليمي، وهو جزء غير منفصل عن التربية، حيث ينظر للتعليم على أنه عملية تتم ضمن عملية التربية، ومكون رئيسي لها.

تاسعًا: أهمية التخطيط التربوي:

يتسم هذا العصر بتعقيداته وكثرة العوامل المؤثرة على مختلف نشاطاته، وهذا يحتم علينا أخذ التخطيط بعين الاعتبار كمخرج من هذه التعقيدات، وطريقة علمية تحقق لنا الكثير من الفوائد وتجنبنا الكثير من المشكلات، وقد ذكرنا فيما سبق أن التخطيط للعملية التربوية يقوم بناء على منطلقات تحددها البيئة المحيطة بشتى مجالاتها، وتبنى عليها أهداف الخطة، وطريقة التعامل معها ومدى التعامل.

ومن هنا يمكن إجمال أهمية التخطيط التربوي في النقاط التالية:

- يعمل على تحقيق أهداف المؤسسة التربوية وفق رؤيتها ورسالتها.
- يحدد مراحل العمل والخطوات الواجب اتباعها.
- يساعد على بلورة نتائج الأهداف المرسومة، من واقع ما نصت عليه اللوائح المنظمة.
- يساعد على تشخيص المشكلات المستقبلية والتنبؤ بها، وتحديد نوع القرارات المفيدة في علاج، وتخطي تلك المشكلات أو حلها.

- يسهم في التقليل من تكرار الوقوع في الخطأ أثناء رسم الأهداف والوسائل والتوقعات المستقبلية.
- يسهل عملية الرقابة الداخلية والخارجية في أي جهاز إداري، والتأكد من تنفيذ المهام والواجبات.
- يساعد على تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

عاشرًا: أهمية التخطيط التعليمي:

يعد التخطيط التعليمي ذو أهمية كبيرة لجميع الدول بما في ذلك الدول المتقدمة والنامية؛ حيث تنبع أهميته مما يلي:

- حاجة التخطيط الاقتصادي إلى التخطيط التعليمي؛ لتلبية حاجة الاقتصاد من العنصر البشري المؤهل.
- النمو الديمغرافي السريع وتزايد الطلب على التعليم بأنواعه المختلفة؛ مما استدعى اللجوء لاستخدام التخطيط؛ لاستيعاب هذه الزيادة في النظام التعليمي.
- خفض التكاليف والتقليل من نسبة الهدر في الموارد والخامات؛ نتيجة التنسيق والتعاون الفعال بين مختلف أجهزة التنظيم.
- يضمن المهارات والخبرات الضرورية التي تواكب التطور في المهن والوظائف في مختلف المستويات.
- تحول النظرة للتعليم باعتباره خدمة استهلاكية إلى كونه عملية استثمار يفوق عائدها أي مشروع اقتصادي؛ مما يستدعي توظيفًا أمثل لنفقات التعليم؛ لتحقيق أعلى عائد له.
- الزيادة السكانية وما ارتبط بها من تزايد الطلب على التعليم.
- التغير في تركيب المهن والوظائف، وما يتطلبه ذلك من مستويات مختلفة من المهارات والمهن والخبرات الضرورية المواكبة للتطور في هيكل العمالة وتغيره.
- التقدم العلمي والتكنولوجي وما يصاحبه من تحول نوعي للقوى المنتجة- جعل العلم العامل الرئيسي في الإنتاج، مما يستلزم التخطيط المستمر لاستيعاب متغيرات التقدم العلمي والتكنولوجي في مناهج التعليم.

- تشخيص الأوضاع التعليمية والتربوية الحالية، وتقييم الهيكل التعليمي القائم، ودراسة مدى تناسق أجزائه وتفرعاته ومدى الارتباط بينهما.
- رسم السياسة التعليمية جملة وتفصيلا؛ للاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة للبلاد.
- النظرة البعيدة الواعية إلى المستقبل، ورسم الخطط على المدى الطويل.
- التوعية والإصلاح الفني للعملية التربوية وتجديدها وتطويرها.
- الاستثمار الأمثل للوقت.
- محاولة تقريب الفجوة بين التعليم والمجتمع.
- تحقيق التكامل بين جوانب النظام التربوي.
- طول فترة إعداد القوة البشرية يستوجب تخطيط التعليم تخطيطًا طويل المدى؛ لضمان التأهيل المواكب للاحتياجات كمًّا وكيفًا.
- ضرورة التخطيط؛ لإيجاد حلول لمشكلة ارتفاع نفقات التعليم.
- الإيمان المتزايد بالتخطيط وقيمته في السيطرة على المستقبل.
- التكامل بين أنواع التعليم ومشكلاته؛ مما يستلزم التخطيط لتقديم حلول شاملة.

حادي عشر: أهداف التخطيط التعليمي:

التخطيط بمفهومه الشامل يهدف إلى تحقيق أهداف أعدت لها الخطة، وبما أن هذه الأهداف تتنوع وتتباين مجالاتها- فإن هذا يحتم علينا تنوع وتباين أهداف التخطيط بناء على أهدافه، وبما أن تركيزنا هنا على التخطيط التعليمي بوجه خاص- فمن الجدير بنا أن نشير إلى أن التعليم يعتبر العمود الفقري لعملية التنمية، ولا ينفك عنها بل هو مصنع إعداد الكوادر المؤهلة لحمل هم التنمية على عاتقها، والتنمية منظومة متكاملة من العمليات التي تلامس وتهم المجتمع بكل زواياه وأركانه، وهي تتنوع؛ ما بين سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وهذا يقرن أهداف التخطيط التعليمي بكل جزء منها؛ لأنه في النهاية يسهم بشكل كبير في صياغة هذه العوامل وتطويرها، وربما تغييرها.

ويمكننا تلخيص أهداف التخطيط التعليمي فيما يلي:

الأهداف الاجتماعية للتخطيط التعليمي:

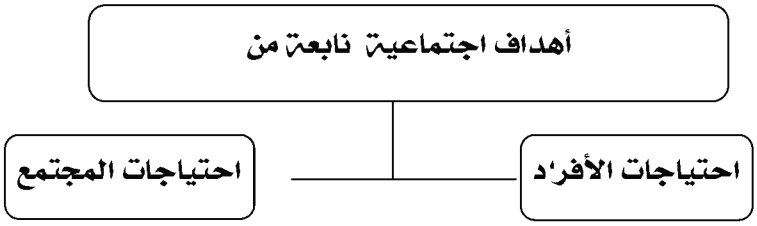

وتنصب هذه الأهداف على احتياجات الأفراد والمجتمع، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١- المحافظة على التقاليد السامية وتعزيزها في المجتمع.

٢- تحقيق مبدأ الديمقراطية في التعليم، وتحقيق تكافؤ الفرص للرجال والنساء على حد سواء.

٣- توفير ما يحتاجه العمل من الكوادر البشرية والقوى العاملة.

٤- تطوير المجتمع، وجعله مجتمعًا مواكبًا للتطور والتغيرات.

الأهداف السياسية للتخطيط التعليمي:

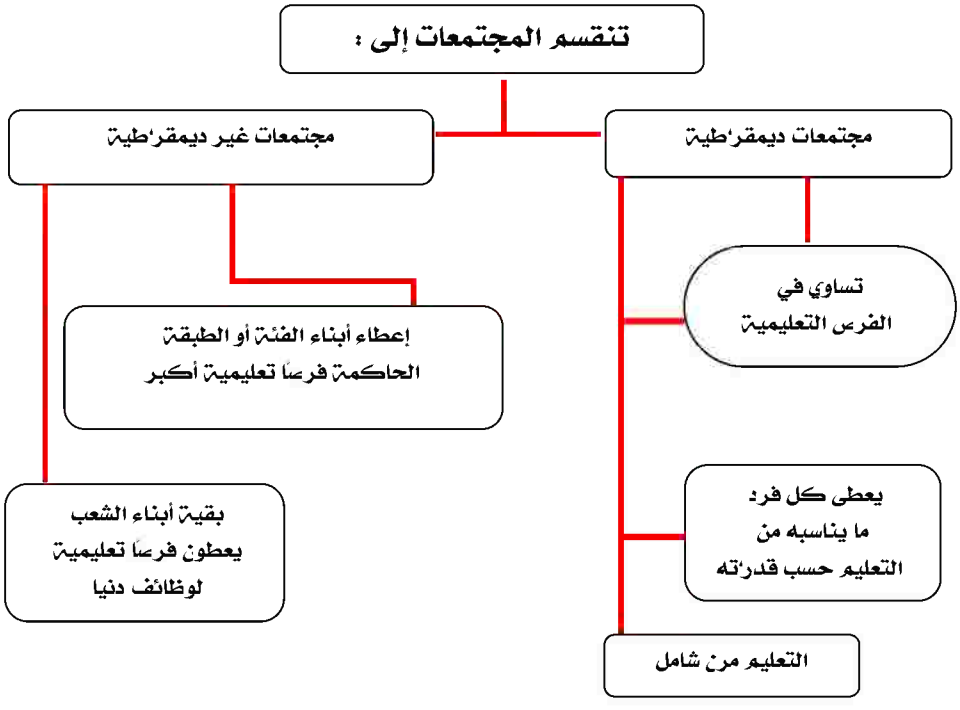

تنقسم المجتمعات من وجهة النظر السياسية إلى مجتمعات ديمقراطية ومجتمعات غير ديمقراطية، وتلعب المجتمعات الديمقراطية العديد من المهام، والتي منها:

١- تنمية الروح الوطنية بين أفراد المجتمع.

٢- زيادة الانسجام والتفاهم بين الأفراد والشعوب.

٣- تكوين كيان قوي للدولة بين الشعوب.

٤- الالتزام بقوانين الدولة، والعمل على التماشي مع كل ما يخدم المصلحة العامة للدولة.

الأهداف الاقتصادية للتخطيط التعليمي:

١- زيادة الإنتاجية للفرد، وبالتالي للقوى العاملة ورفع كفاءة الأداء.

٢- المساهمة في تطوير القدرات؛ بغرض التحسين من العملية الاقتصادية للبلد، ومجاراة التطور الحديث.

٣- التغلب على مشكلة البطالة الحقيقية والمقنعة.

٤- فتح مجالات جديدة للبحث العلمي الهادف لتنمية الاقتصاد.

٥- حسن استغلال المقدرات وترشيد الصرف وفق الحاجات.

الأهداف الثقافية للتخطيط التعليمي:

١- الاهتمام بالبحث العلمي والمساهمة في نشره- يعد تدعيمًا للثقافة في المجتمع.

٢- القضاء على الأمية بشتى مظاهرها.

٣- المساهمة في رسم صورة ثقافية للمجتمع تتعاطى مع متغيرات العصر.

٤- إيجاد نوع من الانسجام والتفاهم مع الثقافات الأخرى.

٥- تنويع مصادر الثقافة وطرقها وفقًا للإمكانات المتاحة والمناسبة لخدمة العملية التعليمية.

ثاني عشر: مداخل التخطيط التعليمي:

مداخل التخطيط هي الأسلوب العلمي الذي يمكن اتباعه عند وضع الخطة، وتختلف الأساليب باختلاف القائمين على التخطيط ومجالاته وأهدافه.

وتبين التجارب والاتجاهات التخطيطية المعاصرة أنه يمكن الجمع بين مدخلين أو أكثر لوضع خطة التعليم؛ بهدف تنفيذها وتقويمها وجعلها أكثر ملائمة لظروف ومتغيرات التعليم وعلاقته بالمجتمع، وهناك ثلاثة مداخل معروفة في التخطيط التعليمي يستخدمها رجال الاقتصاد، هي: مدخل إعداد القوى العاملة، ومدخل التكلفة والعائد، ومدخل الطلب الاجتماعي.

١- مدخل إعداد القوى العاملة:

صاحب زيادة الطلب على التعليم - خاصة في الدول النامية- التوسع فيه لمقابلة الاحتياجات الثقافية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة العمالة غير المدربة تدريبًا كافيًا، وبالإضافة لما تعانيه دول العالم الثالث من سوء توزيع العمالة وضعف إنتاجيتها- فقد أدى التوسع في التعليم إلى زيادة الخلل في القوى العاملة، واضطراب سوق العمل وتأرجحه بين الزيادة والنقصان في تخصصات ومستويات عدة، وما ترتب على ذلك من نتائج أهمها:

- بطالة المتعلمين.
- انخفاض الأجور.
- استخدام المؤهلات العليا في وظائف كتابية بسيطة.
- انخفاض إنتاجية العمالة، وبالتالي انخفاض الإنتاج العام.

ويعزى ذلك إلى الاختلاف في سرعة نمو هيكل التعليم العالي وهيكل الاقتصاد، ونتيجة تضخم التعليم وتخريج أعداد تزيد عن الطلب، وقد تبين أن التعليم في هذه الدول- خصوصًا التعليم العالي- ينمو بسرعة تزيد مرتين أو ثلاث مرات عن معدلات فرص العمل في القطاع الاقتصادي؛ لذلك تتجلى ضرورة تخطيط التعليم وفقًا للاحتياجات الفعلية من القوى.

بدأ استخدام مدخل إعداد القوى العاملة في مسارات ضيقة وتطبيقات ميكانيكية، معتمدًا على كفاية التعليم الخارجية التي تحصر ملاءمة ناتج نظام التعليم باحتياجات البلاد من زاوية إحصائية بسيطة، فانحصر هذا المدخل في عمل تقديرات لاحتياجات العمالة في القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وعرض لموازين العرض والطلب وفق تصنيفات مهنية كمية. وبالتالي أصبح هذا المدخل قيدًا مفتعلا على توسع

التعليم، وخاصة التعليم العالي الذي لا يصل مستواه إلى أكبر عدد من الناس. فضلا عن أن التنبؤ المستقبلي بالاحتياجات من القوى العاملة قام على أسس غير سليمة فأضر بالخطة وأدى ذلك إلى نوع من القصور في تحقيق الأهداف. ولذلك تركز الاهتمام حول تقنيات هذا المدخل فظهرت معايير ومقاييس وأسس تبنى عليها إستراتيجية تنفيذ الخطط.

ولقد تعاظم الاهتمام بمدخل القوى العاملة لتخطيط التعليم كأسلوب رئيسي، مع الاستعانة ببعض المداخل الأخرى كأساليب معادلة له؛ نتيجة عدد من العوامل، أهمها:

- الفترة قادمة.
- الحاجة لمدخل إعداد القوى العاملة، والوصول إلى التشغيل الكامل للعمالة- يتطلب التخطيط التعليمي.
- استخدام مدخل القوى العاملة يقوي العلاقة بين التعليم والعمالة، والعمل والمنتج؛ باعتبار التعليم جزءًا أصيلا من عملية التنمية الشاملة، ويتوقف تحقيقها على كفاية النظام التعليمي في تلبية الاحتياجات من العمالة المؤهلة والمدربة، مما يضمن نشر التعليم وتحسين نوعيته وزيادة فاعلية العمل، وضمان أقصى مساهمة للتعليم في عمليات التنمية.
- أدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى حدوث تغيير في تركيب المهن والوظائف؛ مما تطلب من التعليم الاهتمام بالتدريب المنظم والمستمر للحصول على المهارة والخبرة اللازمة للانتقال بين المهن والوظائف.

٢- مدخل التكلفة والعائد:

يقوم على أساس أن التعليم مجال من مجالات الاستثمار، وأن الفائدة الاقتصادية لمختلف مستويات التعليم يمكن مقارنتها بتقدير معدلات العائد أو المردود الفردي والاجتماعي منها.

٣- مدخل الطلب الاجتماعي:

يعنى بالنظرة الإنسانية التي ترى أن للتعليم أهدافًا أخرى غير الأهداف الاقتصادية، ومعياره هو تلبية الاحتياجات الثقافية للمجتمع برمته.

وهذا يعني التعرف على الاحتياجات المستقبلية من التعليم تبعًا لمقدار الطلب الاجتماعي عليها، وتقدير هذا الطلب على التعليم على أساس سكاني أو ديمغرافي، من حيث عدد الأماكن الدراسية المطلوبة في مختلف أنواع التعليم ومستوياته، وتقدير نسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس، أو المطلوب إلحاقهم بها. ويعنى أسلوب الطلب الاجتماعي على التعليم بتوفير مختلف أنواع التعليم لكل تلميذ حسب قدراته وإمكاناته ورغباته. وبينما يركز أسلوب متطلبات القوى البشرية على حاجة الاقتصاد القومي من هذه القوى- نجد أن أسلوب الطلب الاجتماعي يقوم على أساس التخطيط؛ لتوفير قوة بشرية متعلمة، بصرف النظر عن متطلباته أو حاجة سوق العمل.

والنقد الذي يوجه إلى المداخل الثلاثة السابقة للتخطيط هو أنها معنية بالكم لا بالكيف في التعليم، وتهمل ما يعنيه هذا الكيف بالنسبة للتنمية، والنقد الثاني أن جميعها يهتم بالتعليم الرسمي الذي يتم في المعاهد والمدارس العامة ولا تعنى بالأنواع الأخرى من التعليم غير الرسمي، مثل: الدراسة بالمراسلة والتلمذة الصناعية وتعليم الكبار.

ثالث عشر: البيانات المطلوبة للتخطيط التعليمي:

إن عملية التخطيط الناجح تعتمد إلى حد كبير على وفرة المعلومات والبيانات الدقيقة، والتي في ضوئها يتم رسم الخطط وتحديد الاتجاهات المستقبلية للتنمية في البلاد.

لذلك من الضروري إقامة مراكز للمعلومات تعنى بجمع وتحليل البيانات التي تحتاجها أي وزارة أو جهة حكومية؛ حتى يتم التنسيق الفعال مع القطاعات المختلفة على نحو يؤدي إلى تحقيق أهدافها المرسومة، وتنحصر البيانات المطلوبة للتخطيط فيما يلي:

١ - بيانات تشريعية:

البيانات المتعلقة باللوائح والقوانين والسياسات التعليمية، مثل: القبول، ومدة الدراسة، وتدريب المعلمين، وتطوير المناهج ... إلخ.

٢ - بيانات سكانية:

وهي تتعلق بالتحرك السكاني والتجمعات السكانية والنمو السكاني، والخصائص السكانية، وعدد السكان من الذكور والإناث، وعددهم في الريف والحضر، ونشاطهم الاقتصادي، والأوضاع الثقافية والاجتماعية للسكان، إضافة إلى احتياجاتهم وتطلعاتهم المستقبلية.

٣ - بيانات تعليمية:

وتتعلق بالخدمات التعليمية المتاحة والأفراد المتعلمين، من حيث مستواهم التعليمي ومقدار المتخرجين، والمتسربين في كل مرحلة تعليمية، وحجم الأمية في المجتمع، ونوع التعليم؛ صباحي أم مسائي، وعدد المدارس من حيث المباني، وعدد الفصول .. إلخ؛ وذلك ليتسنى للمسئولين تحديد الاحتياجات المادية والبشرية، ووضع المؤشرات المناسبة لمتابعة وتقويم مستويات التعليم وضبط معطياتها التنموية.

٤ - بيانات عن القوى العاملة:

من حيث أعدادها ومؤهلاتها واحتياجاتها التنموية ونسبة العمالة والبطالة؛ وذلك من أجل تحسين كفاءة الأداء ونوعية الخدمات المقدمة.

٥ - بيانات اقتصادية واجتماعية:

نعرف أن الأساس الاقتصادي هو نقطة البداية في أي عملية تخطيطية؛ حيث يقوم عليه إنجاز خطط التنمية في المجالات الحياتية المختلفة، لذلك لابد من توفر البيانات الاقتصادية الدقيقة التي يمكن في ضوئها للمخططين تحديد الإمكانية المادية، والوسائل التي تستخدم في تنفيذ الخطط، وذلك وفقًا للتمويل الاقتصادي المتاح لهم، وبما لا يشكل عبئًا على اقتصاد البلاد، وكذلك بيانات عن الموارد الاقتصادية والطبيعية في المنطقة، ومواقع المؤسسات الاقتصادية وعدد العاملين بها، ونوع النشاط الذي تقدمه تلك المؤسسات، وكذلك مواقع المؤسسات الاجتماعية: كالأندية والجمعيات الثقافية والاجتماعية؛ وذلك لمعرفة نوع النشاطات التعليمية والتربوية التي يمكن أن تقدمها تلك المؤسسات.

رابع عشر: مراحل التخطيط التعليمي:

أولا: مرحلة إعداد خطة التعليم:

١ - تحديد الأهداف العامة لخطة التعليم:

ويجب أن يتم على النطاق القومي، ووفقًا للمبادئ والتقاليد والمثل التي تسود المجتمع.

٢ - دراسة الموقف التعليمي القائم:

وذلك لإبراز أوجه القوة والضعف في النظام القائم؛ من حيث أهدافه واتجاهاته.

٣- تحديد الأهداف التفصيلية لخطة التعليم:

تقدير أعداد التلاميذ - أجهزة التعليم والتدريب - النمو في أعداد السكان.

٤- تحديد التغيرات الهيكلية والمنهجية في نظام التعليم:

ليس من الناحية الكمية (حساب أعداد الفصول والمدارس والمدرسين)، بل دراسة التغيرات في النظام من حيث تركيبه.

٥- تقدير تكلفة الخطة التعليمية:

تتحدد في ضوء معدلات خاصة لتكلفة الوحدة (التلميذ- الفصل- المدرسة) - دراسة مقدار هذه المخصصات في ضوء الإمكانات المادية.

٦- تحديد وسائل الخطة:

تحديد الوسائل المستخدمة لوضع الخطة موضع التنفيذ، مثل إنشاء الإدارات والأجهزة.

ثانيًا: مرحلة مراقبة تنفيذ الخطة ومتابعتها:

التعرف على مدى الالتزام بالبرنامج المحدد لخطوات التنفيذ وفقًا للأهداف والأسس، ولابد من وجود اتصال وثيق بين القائمين بالتنفيذ والقائمين بالمتابعة، فوظيفة المتابعة تحليل مراحل تنفيذ الخطة في ضوء أهدافها واكتشاف مواطن القصور والنقص وطرق علاجها.

ثالثًا: مرحلة التقويم والإعداد للخطة الجديدة:

وفيها يتم إعطاء كشف الحساب الختامي لتحديد مدى نجاح الخطة أو فشلها في ضوء أهدافها.

التخطيط يجب أن يكون عملية متصلة ومستمرة، ولابد لخطة التعليم أن تحل جميع المشكلات المتصلة بها، وأن تكون قابلة للتعديل، وأكثر واقعية، وقابلية للتنفيذ، وأكثر قدرة على تحقيق الاحتياجات الحقيقية للتعليم.

خامس عشر: السمات المعاصرة للتخطيط التعليمي:

يتميز التخطيط التعليمي المعاصر بالسمات الآتية:

- شمول التخطيط التربوي واتساع مجاله؛ إذ صار يشمل كل أشكال التعليم النظامي.
- تكامل التخطيط التعليمي مع التخطيط التنموي الشامل، خصوصًا في البلدان التي مازالت في طور النمو، وإعداد الخطط التربوية في سياق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بنظرة شمولية نظامية.
- التحول من التخطيط قصير الأجل إلى التخطيط متوسط الأجل أو طويل الأجل، ومن ثم تجزئة هذه الخطط إلى خطط قصيرة الأجل في سياق إستراتيجية عامة للتخطيط التربوي.
- الجمع بين المركزية واللا مركزية في التخطيط والتنفيذ.
- استخدام التقنيات الحاسوبية في جمع المعلومات واستخلاص نتائج الدراسات اللازمة للتخطيط والتنبؤ بالحاجات بدقة، وكذلك في سرعة متابعة تنفيذ الخطة وتقويمها.
- المرونة في الخطط، بحيث يمكن التعديل في البدائل والأولويات وفقًا لمقتضيات التغير المستمر في الحاجات والتطور المتسارع في كل جوانب الحياة.

سادس عشر: صعوبات التخطيط التعليمي:

١- الصعوبات الناشئة عن عدم كفاية النظام التعليمي:

كفاية النظام التعليمي تعني القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة من التعليم، وتقسم معايير الكفاية في التعليم إلى أربعة أنواع:

أ- كفاية داخلية:

ويقصد بها، مدى قدرة النظام التعليمي الداخلية على القيام بالأدوار المتوقعة منه، وتشتمل الكفاية الداخلية على العناصر البشرية التي تقود العمل داخل المؤسسات التعليمية، مثل الإدارة.

ب- **كفايـة خارجيـة**: ويقـصد بهـا، مـدى قـدرة النظـام عـلى تحقيـق أهـداف المجتمع الذي من أجله قام النظام لخدمته بإتاحة الفرص للجميع، والتوسع الكمي الذي يواكب ويتماشى مع الزيادة السكانية.

ج- **كفايـة نوعيـة**: ويقـصد بهـا مـدى تركيـز النظـام عـلى نوعيـة الخـريج الذي يخرجه.

د- **كفاية كمية**: ويقصد بها، عدد التلاميذ الذين يخرجهم النظام التعليمي، ويرتبط بها انخفاض معدلات التسرب والرسوب.

٢- الصعوبات الناشئة عن ضرورة مجاراة التربية للتقدم العلمي والتقني السريع في العصر الحديث:

إن التقدم السريع في عصرنا في مجال العلم والصناعة والتقنية يفرض على التربية مهمات خاصة، ويملي عليها أن تحقق تغييرات جذرية تستجيب لمتطلبات ذلك التقدم، غير أنه في الوقت نفسه يضع أمامها صعوبات، ويجعل مهمتها عسيرة؛ ذلك أن التقدم الذي يتم في العصر الحديث - تقدم هائل كبير، يكاد لا يمسك به قيد ولا يحده حصر، وليس بالأمر اليسير إعداد الأجيال الجديدة لعصر متحول متقلب، وليس بالأمر السهل أن تخطط التربية لأبناء القرن الواحد والعشرين، مع كل ما يحمله من مفاجآت وتطورات. وإذا كانت مسألة مجاراة التربية للتقدم العلمي والتقني السريع تطرح مشكلات أمام التربية في كل عصر، فهي تطرح مشكلات أشد وأصعب على البلدان المتخلفة والآخذة في طريق النمو، فهذه البلدان تخضع لتغيرات جذرية سريعة في بنيتها كلها، وهي مدعوة في سنوات معدودات إلى تجاوز السنين الطوال، يضاف إلى هذا أن التجربة التي مرت بها بلدان أخرى أكثر تطورًا قد تجعل إمكانات التطور أمام هذه الدول المتخلفة أو الآخذة في طريق النمو أكبر وأوسع؛ لأنها تستطيع أن تتجاوز كثيرًا من المراحل الزائدة التي اجتازتها تلك الدول، وأن تتجنب كثيرًا من التجارب الفاشلة التي مرت بها، وأن تنتقل انتقالا سريعًا إلى استخدام آخر محدثات التطور العلمي والتقني، وهذه الإمكانية تزيد في المشكلات التربوية المطروحة أمام هذه البلدان، فهي تحتاج مثلا إلى انتقال سريع جدًّا، من إعداد مهني يعتمد على الأساليب الحديثة، واستخدام الآلات الحديثة والمبتكرة.

٣- الصعوبات الناشئة عن تداخل مشكلات التربية وتداخل حلولها:

إن تضامن مشكلات التربية يملي علينا- كما رأينا- أن نقدم حلولا متضامنة مترابطة لتلك المشكلات، ويفرض علينا بالتالي خطة شاملة تطوق الأمور من جميع جنباتها، ولكن إذا كان من الصحيح أن مشكلات التربية لا تحل إلا حلا متكاملا يأخذها جميعها بعين الاعتبار، وينظر إليها في سياق واحد مؤتلف- فمن الصحيح أيضًا أنه من العسير أن نحقق هذا المطلب تحقيقًا كاملا، فنسير في جميع مجالات التربية سير الرجل الواحد، ونحقق التوازي التام بين الحلول المختلفة التي تقدم لجميع ميادين التعليم؛ ذلك أننا ما نلبث حتى نصطدم بضعف الإمكانات المادية، وما نلبث بالتالي حتى نجد أن من المستحيل أن نحقق في مراحل التعليم وفروعه ووسائله المختلفة تطورًا منسجمًا متوازيًا تسير أجزاؤه جنبًا إلى جنب، ولابد لنا أمام ضعف الإمكانات المادية خاصة أن نقدم شيئًا على شيء، وأن نولي بعض جوانب التعليم حظًّا أكبر من اهتمامنا، وأن نحقق فيه توسعًا أكبر، فنحن لا نستطيع في آن واحد- ولا سيما في البلدان المتخلفة أو الآخذة في طريق النمو- أن نعمم التعليم الإلزامي ونوسع التعليم الفني، ونعنى بالتعليم الجامعي، ونهتم بتعليم الكبار أو نوفي هذه الجوانب جميعها حقها كاملا غير منقوص. كما أن مشكلة التوسع المتوازن هذه في مختلف جوانب النظام التربوي مشكلة مهمة في التخطيط، ولعلها منه في القلب، ونكتفي بالقول إن إيجاد أسس علمية دقيقة ليس بالأمر السهل، وهو على أقل تقدير يحتاج إلى جهد كبير- يتطلب إحاطة كاملة بالأوضاع السكانية والتربوية والاجتماعية، ويتطلب تنبؤات صحيحة عن هذه الأوضاع، كما يتطلب وجود فلسفة تربوية مدروسة متضامنة مع فلسفة البلد ومذهبه الاقتصادي والاجتماعي العام.

٤- صعوبات ناشئة عن علاقة التخطيط التربوي بالتخطيط التنموي (الاقتصادي):

حيث إن من وظائف التربية المحافظة على الثقافة ودورها القيمي الحضاري، التي لا تنسجم مع التطور المادي الصرف للاقتصاد، وإخضاع كل شيء للقياس والحساب.

٥- بطء استجابة التربية للتغييرات السريعة في المجتمعات: مما يحول خطط التربية إلى خطط للترقيع والإنعاش دون جدوى لزيادتها؛ نظرًا للسرعة الهائلة للتقدم العلمي والتكنولوجي.

٦- **تعقد مشكلات التربية**: لأن أبعاد تكوينها عديدة وعوامل تغذيتها كثيرة؛ من الماضي والحاضر، ومن الشرق والغرب ، ومن مختلف منابع الفكر البشري.

٧- **اتساع مجال التربية**: يجعله يحتوي على خليط غير متجانس من العاملين المختلفين في الفكر والمستوى الثقافي والاجتماعي.

٨- **صعوبات ناشئة من اتساع جهاز التخطيط**: وبالتالي اتساع المساحة الجغرافية للتعليم، الذي يجعل التخطيط شاقًّا؛ لأن كل إقليم يخضع لظروف وعوامل تحتاج لمعالجات فريدة قلما توجد، ونظرًا لتضخم العاملين في حقل التربية واحتوائه على خليط غير متجانس؛ حيث إن كل مجتمع أو فئة لها خلفيتها الاجتماعية والفكرية والسياسية، بما يزيد من صعوبة إقناع العاملين كلهم في التربية بأهمية التخطيط.

٩- **صعوبات سياسية واجتماعية**: وهذه تكون أكثر تأثيرًا على التخطيط؛ إذ إنها تعوق تقدمها، وتفرز عوائق قد تعطل عملية التخطيط وقد توقفه تمامًا.

١٠- **صعوبات ناشئة عن التخطيط**: تتمثل في القصور في أساليب التنبؤ نفسها، بحيث لا يمكن تقدير التغيرات التي سوف تحدث.

١١- **صعوبة تحديد مواصفات المهن والوظائف**: التي يجب أن تتوافر في الخريجين، وسيطرة المفهوم الحديث للتنمية وصعوبة التكامل معه.

١٢- **صعوبة أخرى ناشئة عن الأنماط والصيغ الجديدة للتعليم العالي**، وصعوبة حصر الوظائف الشاغرة، والمتوقع حدوثها، وعدم وجود معلومات دقيقة عن احتياجات خطط التنمية من القوى العاملة.

١٣- **عدم وجود معلومات دقيقة عن احتياجات القطاعات المختلفة مستقبلا**: يلاحظ بشكل عام أن مشكلات عملية التخطيط التربوي في البلدان النامية والعربية- يمكن أن تُعالج ويتم التغلب عليها بزيادة ما ينفق على التعليم؛ سواء بزيادة المخصص من ميزانية الدولة، أو القطاع الخاص.

سابع عشر: مشكلات التخطيط التربوي في البلدان العربية (النامية):

تعد الدول النامية في أمس الحاجة إلى الخطط التنموية؛ حتى يمكنها النماء واللحاق

بالدول المتقدمة، لذلك لابد أن تسعى إلى التغلب على المشكلات والصعوبات التي تواجهها في وضع وتنفيذ الخطط التربوية والتنموية.

فمن مشكلات التخطيط في الدول النامية ما يلي:

١ – مشكلات متصلة بالبيانات:

تعاني الدول النامية من قلة البيانات الكافية والإحصائيات المرتبطة بجوانب التخطيط المختلفة، بالإضافة إلى عدم دقة البيانات المتوفرة.

٢ – مشكلات متصلة بتوفير الخبرات:

تعاني الدول النامية من مشكلة عدم وجود الكوادر المتخصصة ذات الكفاءة العالية، التي يمكنها الاضطلاع بعمليات التخطيط ومتطلباتها.

٣ – مشكلات متعلقة بظروف الدول النامية:

على الرغم من أهمية التخطيط التعليمي للدول النامية في سعيها نحو التقدم إلا أن هذه الدول كثيرًا ما تواجهها مشكلات عديدة تتعلق بظروف تلك الدول، نذكر منها ما يلي:

– عدم وضوح أوضاع المجتمعات في الدول النامية:

وذلك نتيجة انخفاض مستوى الوعي العام بين أفراد تلك المجتمعات؛ لكون أن عملية التطوير تحتاج إلى إحساس بأوضاع المجتمع، وما يعاني منه، وما يتطلع إليه، ويحتاج إلى رغبة أكيدة في الإصلاح، وإذا كان المجتمع متخلفًا فإن وعيه بمشكلاته يقل أو ينعدم، وأية عملية للتطوير تصطدم بالجهل أو تقابل بعدم الاكتراث أو عدم الثقة، إلى غير ذلك من الأسباب التي تعطل التطور، وبالتالي تجعل عملية التخطيط التعليمي صعبة.

– انخفاض الوعي بالعملية التخطيطية ذاتها:

وذلك حين تسير غالبية أفراد المجتمع في حياتهم، وفي نشاطهم بطريقة ارتجالية لا نظام لها ولا قواعد، مما يجعل الوضع في نظر العامة لا يمكن السيطرة عليه، بل إن الحديث عن المستقبل (عند إعداد الخطط) قد يعتبر تحديًا للقواعد.

– عدم توافر روح المشاركة:

وذلك نظرًا لأن الكثير من الدول النامية كانت ترزح تحت الاستعمار والاستغلال

والسيطرة، وبفعل ذلك سادت فيها الانعزالية والتواكلية وعدم المشاركة وعدم الاكتراث، حيث لا يشعر الفرد في المجتمع بقيمته فيه، ولا يشعر أن له دورًا في بناء مجتمعه وتطوره وتقدمه.

– وجود مخططات لصالح فئات معينة:

فالنظام السياسي والاقتصادي الذي يسير عليه أي مجتمع يؤثر تأثيرًا واضحًا وعميقًا في كل تخطيط يُعمل لصالح هذا المجتمع. فالمجتمع الذي يخضع لدكتاتورية فردية تكون مخططاته وأهدافه معنية بأمر هذا الفرد، وتسير كلها في الاتجاهات التي ترضيه وتحقق أطماعه. فإنشاء طريق مثلا أو إصلاح أرض زراعية لا يُعمل في مثل تلك المجتمعات إلا لصالح فرد أو صالح جماعة معينة، دون النظر إلى صالح المجموع الذي تتكون منه مختلف القطاعات والمستويات.

– عدم وضوح الأسلوب العلمي في التفكير:

فالتخطيط لا يقوم إلا على أسس علمية تلازمها الدراسات الواقعية والتنبؤية، ويلازمها الأسلوب العلمي في البحث والمناقشة والمقارنة والاستنتاج، وعلى ذلك، فإن نقص التفكير العلمي المنطقي بين عدد كبير من القائمين بالأمر في مختلف المستويات يعرقل العملية التخطيطية إلى أبعد حد.

– عدم توافر عناصر التنفيذ الواعية:

كذلك لا تتحقق خطة من الخطط إلا بتوافر عناصر التنفيذ الواعية، وبوقوف كل فرد مسئول على تفاصيلها وعلى دوره فيها، فالوعي التنفيذي له أهمية الوعي التخطيطي، وهما عنصران أساسيان في تحقيق الهدف وما يصبو إليه المجتمع.

– ضآلة المستوى الاقتصادي:

ذلك أن أية خطة تحتاج إلى التمويل، والتمويل يحتاج إلى موارد، واستثمار الموارد يحتاج إلى تخطيط، وهكذا نجد أن الأساس الاقتصادي هو نقطة البداية في أية عملية تخطيطية سليمة.

* * *

مراجع الفصل

١- عبد الله المجيدل: **الموسوعة العربية**، ٢٠٠٥.

٢- محمد سيف الدين فهمي: **التخطيط التعليمي وأسسه وأساليبه ومشكلاته**، القاهرة، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨.

٣- فيصل بن محمد القحطاني: دورة مديري المدارس عن التخطيط التربوي، كلية المعلمين بالرياض، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣.

٤- عبد الخالق فؤاد محمد عبد الخالق، ومحمد محمود محمد علي: **دراسات في الإدارة التربوية والتخطيط التربوي**، الدمام، مكتبة المتنبي، ٢٠٠٥.

٥- صلاح عبد الحميد مصطفى: **الإدارة والتخطيط التربوي- المفاهيم والأسس والتطبيقات**، العين، دار القلم، ١٤٢٢هـ.

٦- السيد عبد الجواد: **الإدارة التربوية والتخطيط التربوي**، الرياض، دار النشر الدولي، ٢٠٠٦.

٧- سعود بن محمد النمر وآخرون: **الإدارة العامة (الأسس والوظائف)**، الرياض، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ١٩٩١.

٨- خالد بن سعد الجضعي: **الإدارة (النظريات والوظائف)**، الرياض، مكتبة الملك فهد، ٢٠٠٦.

٩- جامعة الملك سعود، التخطيط التربوي، ٢٠٠٩.

١٠-أحمد محمد الطيب وآخرون: **التخطيط التربوي**، الجزائر، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، وحدة النظام التربوي، ٢٠٠٩.

١١-أحمد إسماعيل حجي: **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي**، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Kenny Moore's , Education and training steps , **Journal for Quality and Participation**, Dec, 2009.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

- faculty.ksu.edu.sa/almdhwah/Documents
- http://anthro.ahlamontada.net/montada-f62/topic-t807.htm
- http://faculty.ksu.edu.sa
- http://findarticles.com/p/articles/mi_qa3616/is_199503/ai_n8731977/
- http://mouradfawzy.yoo7.com/montada-f12/topic-t11519.htm
- http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=15740
- http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7830.*doc*
- http://www.mn.nrcs.usda.gov/nine_steps.html
- http://zoubir.ahlamontada.net/montada-f13/topic-t682.htm–
- http://al3loom.com/?p=1443
- http://www.n-batna.net/links/researches/1pm/1.ppt
- uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4281113/1.doc

* * *